

لجنة الداخلية تزور جهاز الأمن الداخلي وتتفقد معبر بيت حانون



التفاصيل << 06

النائب الأسطل يشارك
في منتدى حوار حول
مجاهمة الشائعات
نظمته هيئة التوجيه
السياسي

02 <<<

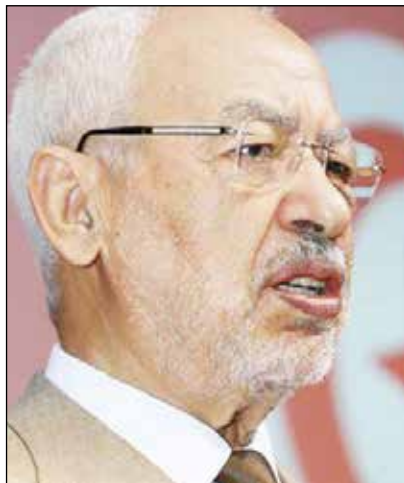
بحر يهاتف الصحفي
العمارنة ويدعو لمعاينة
الاحتلال على جرائمه

02 <<<

لجنة التربية تستمع
لوكيل وزارة الأوقاف
وتلقي نقابة التحليل
الطبية

03 <<<

بحر يهنئ الغنوشي بفوزه برئاسة البرلمان التونسي



الدبلوماسية التونسية سوف تترك بصماتها
المؤثرة على القضايا العربية والإسلامية
والدولية وخاصة القضية الفلسطينية، مستذكراً
استراتيجية العلاقات الفلسطينية التونسية،
ومؤكداً على أنها علاقات تاريخية وقوية
وستشهد نهضة أكبر في عهد الغنوشي.



والمخاطر والتحديات التي تتعرض لها في
ظل المؤامرات الصهيونية والأمريكية ومعاناة
شعبنا الفلسطيني وخصوصاً شعبنا المحاصر
في قطاع غزة، ضمن سلم أولوياته وأجنداته
خلال المرحلة القادمة".
وفي ختام رسالته عبر بحر، عن يقينه بأن

هنأ أحمد بحر، رئيس المجلس التشريعي
الفلسطيني بالإنيابة، رئيس البرلمان التونسي
راشد الغنوشي، بمناسبة فوزه برئاسة برلمان
بلاده، جاء ذلك خلال رسالة أرسلها بحر، صباح
يوم أمس الأول للغنوشي.

وجاء في الرسالة: "يطيب لنا في رئاسة
المجلس التشريعي الفلسطيني أن نتقدم من
معاليكم بالتهنئة الحارة بمناسبة فوزكم في
الانتخابات البرلمانية وتقلدكم رئاسة مجلس
النواب التونسي، جراء عرس ديمقراطي مهيب
شهد بنزاهته العالم أجمع".

وعبر بحر في رسالته، عن فرح وسرور الشعب
الفلسطيني بنجاح العملية الديمقراطية والانجاز
الانتخابي الأخير في دولة تونس الشقيقة الأمر
الذي اعتبره سيسهم في تحقيق المزيد من
الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي
في جمهورية تونس الشقيقة، ويفتح الأفق
أمام النهضة الاقتصادية خلال المرحلة المقبلة.
وقال: "إننا على ثقة أن مجلس النواب التونسي
بقيادتك الرشيدة سوف يمدّ أواصر التعاون
الجاد وجسور التواصل المثمر مع البرلمان
الفلسطيني، ويضع القضية الفلسطينية

النائب فقهاء يدين قطع
السلطة لرواتب الأسرى
والمحررين ويصفها
بالجريمة الكبرى

04 <<<

لجنة الرقابة تلتقي
وكيل وزارة العدل
ومراقب عام وزارة
الداخلية

07 <<<

رئيس البرلمان التونسي
يدين العدوان الإسرائيلي
على غزة ويدعو برلمانات
العالم لنصرة فلسطين

05 <<<

النائب الأسطل يشارك في منتدى حوارى حول مجابهة الشائعات



بين المقاومة الفلسطينية بمشاركة الأجهزة الأمنية ذات العقيدة المقاومة من جهة، والعدو الصهيوني من جهة أخرى، واصفاً هذه الحرب بصراع الأدمغة، مؤكداً أن الغلبة فيها في نهاية الأمر ستكون لشعبنا ومقاومتنا. وأكد النائب الأسطل، على أن الإسلام حارب هذه الأمة، وحذر منها، موضحاً منهجية الشريعة الإسلامية في التعامل مع الشائعات، والتي تقوم على التحقق والتأكد والتريث ومحاربة الشائعات ومروجيها بهدف المحافظة على سلامة المجتمع وأمنه.

وأشاد النائب الأسطل في كلمته، بالجهود التي تبذلها الهيئة في إقامة مثل هذه الملتقيات التي تأتي في إطار توعية أبناء شعبنا، مثنياً على دور النخب التربوية والفكرية في المشاركة وجهودها في توعية المجتمع الفلسطيني حول الآثار المدمرة لتناقل والتعامل مع الإشاعات التي وصفها بالمعرضة والموجهة من قبل جهات معادية لشعبنا الفلسطيني وقطاع غزة بالتحديد. وأشار إلى أن حرباً خفية تدور رحاها

شارك النائب يونس الأسطل، في ندوة حوارية بعنوان: "الشائعات بين الصناعة، والتأثير، والمجابهة"، نظمتها هيئة التوجيه السياسي والعنوي بمحافظة خان يونس، بمشاركة مفتي المحافظة الشيخ إحسان عاشور، ورئيس هيئة التوجيه السياسي والمعنوي العميد محمد لافي، والنائب الإداري لمديرية التربية والتعليم بمحافظة محمد العسولي، وبحضور لفي من الضباط وصف الضباط والعاملين بالأجهزة الأمنية والشرطية بالمحافظة.

النائب الشنطي: تجديد ولاية الأونروا انتصار للحق الفلسطيني ومؤشر لفشل صفقة القرن



رحبت النائب عن كتلة التغيير والإصلاح جميلة الشنطي، بتجديد الأمم المتحدة تفويض عمل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، بأغلبية ساحقة وصلت إلى 170 دولة، مؤكدة أن القرار بمثابة انتصار للحق الفلسطيني ومؤشر لفشل صفقة القرن.

وقالت النائب الشنطي، في تصريح صحفي: "إن تجديد تفويض الأونروا يحمل أهمية قانونية وسياسية كونها ارتبطت منذ إنشائها بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم في فلسطين واستمرارها هو خدمة للاجئين فهي بمثابة شاهد على الحق الفلسطيني وظلم الاحتلال لشعبنا".

والولايات المتحدة الهادفة لمنع تجديد التفويض الممنوح للأونروا والذي يتم التصويت عليه كل ثلاثة أعوام.

ودعت النائب الشنطي، مختلف الدول والجهات المانحة والمؤسسات الدولية المختلفة وخاصة تلك المهتمة بقضايا اللاجئين والشعوب المقهورة لمضاعفة جهودها لتلبية الاحتياجات المتوقعة للأونروا، بما يخدم مصالح اللاجئين الفلسطينيين وبما يحافظ على بقاء قضيتنا حاضرة في المحافل الدولية.

وأشارت إلى أن العمل على تثبيت وجود وكالة الغوث "الأونروا"، يثبت الرواية التاريخية الحقيقية للقضية الفلسطينية ويكشف حجم الظلم الواقع على اللاجئين الفلسطينيين الذين ينتظرون العودة لأرضهم وقراهم التي هجرهم الاحتلال منها. واستنكرت محاولات دولة الاحتلال

النائب أبو شمالة يدين اعتقال السلطة محاضراً جامعياً



أدان عضو المجلس التشريعي عن كتلة حركة فتح البرلمانية النائب ماجد أبو شمالة، قيام أجهزة أمن السلطة في الضفة الغربية المحتلة باعتقال المحاضر في الكلية العصرية الدكتور عبد المنعم عبيد.

وحمل النائب أبو شمالة، الأجهزة الأمنية بالضفة المسؤولية الكاملة عن حياة وسلامة الدكتور عبيد، محذراً من أي أذى شخصي أو نفسي أو جسدي قد يلحق به جراء الاعتقال الذي وصفه بالتعسفي والجائر. وطالب الأجهزة الأمنية وقيادة السلطة بإطلاق سراح المناضل عبيد، فوراً والكف عن هذه الممارسات الأخلاقية بحق المناضلين من أبناء غزة المتواجدين قسراً في الضفة الغربية المحتلة. وشدد النائب أبو شمالة أن أبناء غزة لديهم كامل الحق بالتواجد والعيش بأمان في الضفة الغربية المحتلة، محذراً من تكرار هذه الممارسات بحق كوادر وقيادات حركة فتح من أبناء غزة المتواجدين في الضفة الغربية بحجج وذرائع سخيفة تعكس أخلاق من يمارسها. وطالب أبناء فتح الشرفاء بإدانة هذه الممارسات الخارجة عن أعراف حركة فتح الأخلاقية والوطنية

بحق رفقاء نضال لهم شاركهم هم والمصير من حفنة خارجة عن كل ما تربي عليه أبناء فتح من قيم، مشدداً على أن الحقوق لا تسقط بالتقادم وفق القانون الفلسطيني وأنه حتماً ستأتي اللحظة التي يحاسب فيها القانون هؤلاء على كل هذه الممارسات التي مست كل ما هو مقدس لدى أبناء شعبنا وحركة فتح. وفي نهاية تصريحاته طالب النائب أبو شمالة مؤسسات حقوق الإنسان العاملة في فلسطين بإدانة هذه الممارسات التي تمس الحريات العامة وضرورة الاطلاع على ظروف اعتقال عبيد، والتأكد من سلامته والعمل على إطلاق سراحه بالسرعة الممكنة.

دعا لمحاسبة الاحتلال

بحر للصحفي العمارة:

كل محاولات الاحتلال لن تطمس الحق الفلسطيني



هاتف الدكتور أحمد بحر، الصحفي معاذ العمارة، الذي فقد عينه جراء إصابته بعبارة ناري أطلقه عليه الاحتلال أثناء قيامه بمهامه وواجباته الصحفية في الضفة الغربية المحتلة، ويأتي الاتصال بهدف الاطمئنان على صحة الصحفي العمارة ومؤازرته ومساندة حقه بتلقي العلاج اللازم.

وندد بحر، أثناء مكالمته مع الصحفي العمارة، بجرائم الاحتلال المتواصلة بحق الصحفيين الفلسطينيين، واصفاً إياها بالمحاولة الفاشلة واليائسة لوقف التغطية الإعلامية الهادفة لكشف جرائم الاحتلال، داعياً لمعاقبة ومحاسبة قادة جيش الاحتلال والقيادة السياسية للكيان على جرائمهم بحق الصحفيين.

وثنم الأداء الإعلامي لجميع الصحفيين الفلسطينيين في توثيق جرائم الاحتلال بالصوت والصورة والكلمة على المستوى المحلي والدولي، وأضاف بحر: "كل محاولات الاحتلال الرامية لتغييب الحقيقة والرواية الفلسطينية لن تطمس الحق الفلسطيني".

مع زوجة الصحفي العمارة، واستمعت منها لشرح عن الحالة الصحية لزوجها الصحفي المصاب، ونوهت نعيم، أثناء المكالمات على أن إصابته جزء من الضريبة الوطنية التي يدفعها المواطن الفلسطيني من سبيل التحرير والاستقلال والانعتاق من الاحتلال، منددة بكل الجرائم التي يرتكبها العدو بحق الصحفيين، داعية الاتحادات الدولية المهتمة بالشأن الصحفي والإعلامي للتحرك العاجل من أجل نصرة الإعلاميين الفلسطينيين في كل أماكن تواجدهم.

وأشار إلى تأييد المجلس التشريعي الفلسطيني لقضايا الصحفيين، مؤكداً على حرية العمل الإعلامي وضرورة العمل من أجل خلق بيئة آمنة لمواصلة الصحفيين أعمالهم.

وطالب بحر، الأمم المتحدة بتشكيل لجنة تحقيق في جميع الانتهاكات التي ارتكبتها الاحتلال بحق الصحفيين الفلسطينيين سواء في غزة وخاصة أثناء تغطيتهم لأحداث مسيرات العودة أو في الضفة الغربية والقدس. إلى ذلك أجرت النائب في المجلس التشريعي هدى نعيم، اتصالاً هاتفياً



كلمة البرلمان

د. أحمد محمد بحر

قرار الخارجية الأمريكية لن يغير حقائق التاريخ

ليس غريباً أن ينطق وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو بكلمة السوء، ويعبر عن عمق الانحطاط السياسي والأخلاقي والقانوني والإنساني حين أضفى الشرعية على الاستيطان والمستوطنات الصهيونية في القدس والضفة الغربية، وألقى بجره قلم حقا فلسطينيا خالصا سالت من أجله دماء الآلاف من أبناء شعبنا الفلسطيني، وعانى من أجل الحفاظ عليه عشرات الآلاف من أسرانا الأبطال في سجون الاحتلال وكافة أبناء شعبنا الذين تجرعوا الألم والمعاناة على يد الاحتلال الغاشم منذ النكبة الأولى عام 1948 وحتى اليوم. هذا القرار ليس بعيداً عن الحسابات الانتخابية سواء على صعيد استعطف واسترضاء اليهود ليكونوا عوناً لترامب في الانتخابات القادمة، أو على صعيد تقديم الخدمة لنتنياهو ليحظى بمزيد من الوقت في رئاسة الحكومة الصهيونية. لقد تأسس القرار الأمريكي على استسلام تام لبعض الأنظمة العربية وجد تجسيدات في مئات المليارات التي ذهبت، هباءً، في الخزينة الأمريكية طيلة الفترة الماضية، وهرولة البعض تجاه التطبيع مع الكيان الصهيوني، والانسجام الرفيع مع التوجهات والسياسات الأمريكية في المنطقة العربية، وهو ما جعل هذه الأنظمة تلعب دور رأس الحربة في تنفيذ المخطط الأمريكي القديم الجديد الذي يستهدف إعادة تشكيل المشهد السياسي العام في المنطقة، وإعادة تفكيك وتركيب بعض الأنظمة العربية وفق المقاسات الأمريكية والصهيونية. فوق ذلك، عاينت إدارة ترمب الهوان العربي الرسمي، وانشغال العديد من الدول العربية بصراعاتها الداخلية التي لعب الأمريكيون دوراً بارزاً في إشعالها وإذكاء أوارها، وانكفاء المواطن العربي على همومه المعيشية ومتاعبه الحياتية، وتجلت لهم أمارات استعداد العديد من الأنظمة العربية للقفز عن القضية الفلسطينية والاتهام بالكامل في الحوض الصهيوني.

وليس بعيداً عن ذلك، غلبت روح الهيمنة والإقصاء والتدابير والخلاف على الواقع الفلسطيني الداخلي بسبب تفرد حركة فتح والسلطة الفلسطينية في ظل حصار ظالم وانقسام كارثي ومدمر ومقويات جماعية تفرضا السلطة الفلسطينية، ما أورث الشعب الفلسطيني، وخاصة في قطاع غزة، آلاماً غائرة ومعاناة لا توصف في ظل أوضاع معيشية بائسة أفقدته أبسط مقومات الحياة والعيش الكريم. وسط هذه البيئة المتردية لم تجد إدارة ترمب أي حرج أو غصاصة في اتخاذ قرارها العنصري بشرعنة الاستيطان والمستوطنات الصهيونية الذي يهين وينتهك قواعد القانون الدولي والمنظمة الدولية بأسرها، ويشكل إعلان حرب حقيقية على شعبنا الفلسطيني وقضيته الوطنية التي يمسّ جوهر ودودها وأحد أهم ركائزها، ويمنح الاحتلال مزيداً من التشجيع والتغطية السياسية على ارتكاب جرائم الحرب وجرائم الإبادة المستمرة ضد شعبنا الفلسطيني وعوائله الأبية الصامدة. لا شك أن ترمب ونيته قد أوهما نفسيهما بكسب هذه الجولة إثر قرار شرعنة الاستيطان والمستوطنات ومن قبله الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الكيان ونقل السفارة الأمريكية إليها، والنية المعلنة لنتنياهو بضم الأغوار إلى كيانه المسخ، لكن غاب عنهما أن الحقوق والتوابت الوطنية الفلسطينية لا تسقط بكلمة أو تصريح أو بجره قلم، وأن الحقائق التاريخية لا يمكن أن تغيرها أهواء وأطماع الساسة مهما بلغ صلفهم وعربدتهم ودرجة قوتهم وفجورهم في الأرض. من المؤكد أن هؤلاء الجهال المنتشين بعريدة القوة لم يفقهوا معنى السر الحثي لإرادة الشعوب التي تحركها كوامن العزة والكرامة والحريّة على مدار التاريخ، ولم يدركوا أن المقاومة، التي تشكل حجر الزاوية في مشروع تحررنا الوطني وحماية أرضنا ومقدساتنا، قادرة على إبطاء كل مكائدهم ومؤامرتهم وإفشال كل مخططاتهم وأشكال عدوانهم خلال المرحلة القادمة بإذن الله.

إن المسؤولية الوطنية الفلسطينية والعربية والإسلامية إزاء العداء الأمريكي المستمر لحقوقنا وثوابتنا الوطنية، بدءاً بالاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني ونقل السفارة الأمريكية إليها وشرعنة ودعم الاستيطان والمستوطنات، تفرض علينا جملة من الإجراءات الواجب اتخاذها من أجل التصدي للموقف الأمريكي العنصري والعدواني عبر تدشين موقف فلسطيني موحد في إطار إستراتيجية وطنية فلسطينية متوافقة عليها، والتوافق على برنامج وطني كفاحي لمواجهة الاحتلال واستنزاف مقدراته، ولن يتأتى ذلك إلا عبر إنهاء الانقسام الفلسطيني الداخلي وتحقيق التوافق الوطني حسب اتفاقات المصالحة التي تم توقيعها سابقاً بكل أمانة ودون أي اجتزاء أو تأخير.

إننا في المجلس التشريعي الفلسطيني إذ نؤكد بطلان كل القرارات والسياسات الأمريكية العنصرية المعادية لشعبنا وقضيتنا، وأخراً قرار شرعنة الاستيطان والمستوطنات، لنؤكد على ضرورة تشكيل فريق عمل قانوني فلسطيني وعربي وإسلامي رفيع المستوى يتولى إعداد وتهئية الملفات الخاصة بجرائم الحرب الصهيونية والانتهاكات الأمريكية للقانون الدولي والقانون الإنساني، ومن بينها قضية الاعتراف بالقدس ونقل السفارة وقرار شرعنة الاستيطان والمستوطنات وغيرها من الجرائم والانتهاكات، والعمل على رفعها بشكل رسمي إلى محكمة الجنايات الدولية والمحافل الدولية والأممية المختلفة.

وختاماً.. لقد أن الأوان كي تعود السلطة وحركة فتح إلى رشدنا الوطني، وتدرك أن الكيان الصهيوني والإدارة الأمريكية قد حطمتا حلم إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة مراراً وتكراراً، وأن إلغاء اتفاق أوسلو والتعاون الأمني والاتفاقيات الاقتصادية مع الاحتلال قد باتت أولوية وطنية كبرى لا تحتمل التأجيل أو التأخير.

إن الكل الوطني الفلسطيني يقف اليوم على قلب رجل واحد في مواجهة المؤامرة الصهيونية والأمريكية ضد قضيتنا العادلة، فهل ترتقي السلطة وفتح إلى مستوى خطورة المرحلة الراهنة وتحدياتها الجسام أم تواصلان سياسة الغرق في الأوهام التي أوردت قضيتنا موارد الخسران طيلة المراحل الماضية؟! **لنتظرونى.**

لجنة التربية تستمع لوكيل وزارة الأوقاف وتلقي نقابة التحاليل الطبية

وفد من نقابة التحاليل الطبية واستمعوا لهم حول واقع النقابة والتحديات التي تواجه مهنتهم والعاملين فيها، "البرلمان" تابعت أنشطة ولقاءات اللجنة وأعدت التقرير التالي:

واصلت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية بالمجلس التشريعي مهامها المختلفة، حيث عقدت جلسة استماع لوكيل وزارة الأوقاف، وناقشت معه العديد من القضايا، في حين التقى نواب اللجنة مع



الاستماع لوكيل الأوقاف

تعتبر جزء مهم من المنظومة الطبية والصحية في البلاد. واستعرض رئيس النقابة، الوصف الوظيفي لأخصائي التحاليل الطبية وفني المختبرات وميثاق شرف مهنة التحاليل الطبية وحقوق العاملين فيها وعلاقة المختبر مع المريض وعلاقة المهنة بالمهنة الأخرى.

وقال: "إن لدى النقابة رؤية جادة وهادفة تسعى من خلالها لتنظيم مهنة التحاليل الطبية وترعى معاييرها وتصون حقوق العاملين فيها في القطاعين الخاص والعام وفيما يتعلق بالخريجين أوضح أن النقابة وضعت رؤية تأهيلية وبرنامج تدريبي لهم".

بدوره أكد النائب خميس النجار، على أهمية الجسم النقابي خاصة في مهنة التحاليل الطبية كجزء من المنظومة الصحية وشكر النقابة على جهودها في السعي لوضع معايير تنظيم مزاوله هذه المهنة ومعايير اجازة وتراخيص المختبرات فيها، مؤكداً دعمه للنقابة ومشاريعها الطموحة والهادفة لرعاية المهنة والاهتمام بالعاملين فيها.

النائب النجار يلتقي مسؤول وزارة الصحة

وعلى صعيد آخر التقى النائب خميس النجار، مع مدير دائرة وحدة الإجازة والتراخيص بوزارة الصحة، د. طه الشنطي، وناقش معه سبل تعاون الوزارة مع نقابة التحاليل الطبية، وتم الاتفاق على منح النقابة صلاحية منح مزاوله المهنة، والمشاركة في إصدار التراخيص للمختبرات، وإعطاء فرصة لحملة الدبلوم في التوظيف وتسكين رؤساء أقسام المختبرات المكلفين.

هذا وعقدت اللجنة جلسة استماع لوكيل وزارة الأوقاف والشئون الدينية الدكتور عبد الهادي الأغا، بحضور رئيس اللجنة النائب عبد الرحمن الجمل، ومشاركة أعضاء اللجنة النواب: خميس النجار، سالم سلامة، ويوسف الشرافي. بدوره استعرض الأغا، الخطة الاستراتيجية لوزارته خلال السنوات القادمة، منوهاً لأهميته ببرامج التعليم الشرعي، والتحفيز، والثقافة الوطنية، مشيراً لإجراءات الوزارة بشأن التعديلات على أملاك الوقف والمستأجرين المخالفين لقوانين وأنظمة الإيجار، مؤكداً حرصه على المحافظة على أملاك الوقف واستثمارها وتنميتها حتى مع المؤسسات والوزارات الحكومية الأخرى.

ودعا لتعزيز مفهوم الوقف لدى المجتمع ليشمل مجالات وقطاعات أخرى كالوقف في مجالات التعليم والثقافة والصحة واطعام الفقراء والنظافة والرفق بالحيوان والتي ستعكس إيجابياً على المجتمع.

من جانبهم أكد النواب حرصهم الشديد على المحافظة على أراضي وعقارات وممتلكات الوقف وضرورة وقف التعديلات عليها والعمل على استثمارها وتنميتها وفق خطة شاملة واستراتيجية في مشاريع تخدم الصالح العام وتعود بالنفع على الفئات المهمشة والفقيرة.

وتلقي نقابة التحاليل الطبية

إلى ذلك التقى مسؤول الملف الصحي بلجنة التربية والقضايا الاجتماعية بالتشريعي النائب خميس النجار،



ويشارك بورشة عمل

وفي سياق منفصل شارك النائب خميس النجار، بورشة عمل بعنوان: "نحو جراحة أمنة"، نظمتها وزارة الصحة، بحضور وكيل الوزارة الدكتور يوسف أبو الريش، ومشاركة لفيف من الأطباء والمدراء بالوزارة، والمهتمين بالشأن الصحي، وتأتي الورشة في إطار بحث السبل الآمنة التي من شأنها توفير الحماية للطبيب والمريض في آن واحد.

برئيس وأعضاء مجلس نقابة التحاليل الطبية في قطاع غزة، واستمع منهم لشرح حول واقع مهنة التحاليل الطبية والتحديات التي تواجه هذه المهنة والعاملين فيها.

بدوره استعرض رئيس النقابة، مراحل تأسيس وترخيص وتطور الجسم النقابي لهذه المهنة، بالإضافة لأهداف النقابة وأهمية الدور المناط بها، منوهاً أن أكثر من "5000" شخص يعملون بهذه المهنة في قطاع غزة، مشدداً أنها

خلال اجتماع دوري.. اللجنة الاقتصادية تناقش قضايا مهمة



الحيواني. ووجهت اللجنة جهات الاختصاص لعمل ما يلزم نحو تقديم الارشادات المهنية للمزارعين والعاملين بحقل الإنتاج الحيواني لضمان محاصيل أفضل ومنتجات سليمة.

في المبيدات الحشرية حفاظاً على صحة المستهلك، وايضاً على دور وزارة الزراعة في مراقبة الأعلاف المستوردة ومدى مطابقتها للمعايير والمواصفات الفلسطينية من أجل الحفاظ على أفضل انتاج في قطاع الإنتاج

من خلال اتباع سياسات زراعية تساهم في الإنتاج الزراعي، وتقديم الارشاد الزراعي للمزارعين في زراعة المحاصيل ذات الإنتاج الوفير وخاصة في فصل الشتاء. وركزت اللجنة على ضرورة الاستخدام السليم

عقدت اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي برئاسة النائب عاطف عدوان، اجتماعاً ناقشت خلاله عدة قضايا اقتصادية تهم المواطن الفلسطيني. وناقشت اللجنة توفير الدعم للقطاع الزراعي

د. بحر: شرعنة الإدارة الأمريكية للاستيطان إعلان حرب على شعبنا وقضيتنا

آثاره المدمرة على شعبنا وقضيتنا العادلة ودوره الخطير في زيادة وتشجيع وتصعيد الإرهاب الصهيوني. وعبر بحر، عن ارتياحه لموقف الاتحاد الأوروبي الذي اعتبر التطوير الموقف الأوروبي لجهة بلورة مواقف سياسية أكثر قوة ووضوحاً ضد الاستيطان وضد الجرائم الصهيونية بحق أبناء شعبنا والاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة لشعبنا وعلى رأسها حقها في العيش الحر على كامل ترابه الوطني. ولفت إلى أن هذا الموقف يشكل أحد بنود ومضامين صفقة القرن التي ترمي إلى تصفية القضية الفلسطينية، داعياً الكل الوطني الفلسطيني إلى توحيد الجهود وصهر الطاقات الوطنية باتجاه مواجهة التحديات التي تعصف بقضيتنا الوطنية والتصدي للأخطار المتعاظمة التي تحملها ريح المواقف والسياسات الدول والقوى والكيانات المعادية لشعبنا وحقوقه وثوابته المشروعة.

أكد النائب الأول لرئيس المجلس أحمد بحر، أن موقف الإدارة الأمريكية الذي عبر عنه وزير الخارجية الأمريكي مؤخراً بخصوص شرعنة الاستيطان والمستوطنات الصهيونية يشكل إعلان حرب على شعبنا الفلسطيني وقضيتنا العادلة. ووصف بحر، في تصريح صحفي دعم وشرعنة إدارة ترمب للاستيطان والمستوطنات الصهيونية بأنها تعبير عن عنصرية بغيضة وتشكل انحطاطاً سياسياً وأخلاقياً وقانونياً وإنسانياً بكل ما تحمله الكلمة من معنى واستمراراً للدعم الأمريكي المفتوح للإجرام والإرهاب الصهيوني بحق أبناء شعبنا. وعدّ هذا الموقف إهانة وانقلاباً على نصوص وقواعد القانون الدولي وانتهاكاً سافراً لكل الأعراف والمواثيق الدولية، داعياً الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي إلى إدانة الموقف الأمريكي وعزله على المستوى الدولي وفضح

النائب فقهاء: قطع الرواتب جريمة بحق الوطن والأسرى والمحربين



أكد النائب عن محافظة نابلس عبد الجابر فقهاء، أن سياسة قطع الرواتب التي تمارسها السلطة في الضفة الغربية تعد بمثابة جريمة إنسانية وأخلاقية بحق الوطن والمواطن والأسرى والمحربين ونواب المجلس التشريعي وكل الفئات التي تم قطع رواتبها. وقال فقهاء: "منذ 11 شهراً لم يتقاضى نواب في المجلس التشريعي الفلسطيني رواتبهم، بعد قرار المحكمة الدستورية الباطل والقاضي

بحل المجلس في شهر كانون الثاني/ ديسمبر الماضي" وأضاف فقهاء يبلغ عدد النواب المقطوعة رواتبهم 47 نائباً في الضفة الغربية المحتلة جميعهم محسوبين على حركة حماس، وكشف "فقهاء" عن نية النواب للتوجه للقضاء وللمحكمة العدل العليا، وعن وحاله وحال أسرته يتحدث فقهاء: "لم يعد أمامي خيار سوى العمل لإعالة أسرتي، فأعمل سائقاً لمرعبة أجرة وهو الخيار المتاح أمامي ولا يوجد لي مجال آخر أمامي". حول نظرتة للحياة البرلمانية يقول: "نحن انتخبنا للقيام بواجبنا اتجاه جميع الشعب في التشريع والرقابة، ولكن لم نمارس هذا الحق وتم رفض نتائج الانتخابات من الأساس، وتم تعطيل عمل المجلس والانقلاب عليه، وأصبحت الآن كل الأمور والصلاحيات مركزة بيد شخص واحد فقط وهي الديكتاتورية بعينها". يذكر أن مؤسسات حقوقية اعتبرت قطع رواتب النواب إجراءً تعسفياً وغير قانوني، ويجب صرف رواتبهم أسوة بغيرهم من أعضاء المجلس التشريعي. وكان الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان" وجه رسالة لوزير المالية جاء فيها: "إن قطع الرواتب يعتبر مظهراً بارزاً من مظاهر الفساد السياسي، وأنهم تحت طائلة المسؤولية والملاحقة القانونية حاضراً ومستقبلاً، بما يحترم حقوق النواب القانونية والدستورية بصفتهم أعضاء تم انتخابهم من الشعب الفلسطيني".

لجنة القدس والأقصى لدى متابعتها مستجدات الأحداث في المدينة المقدسة



دعا برلمانات العالم لنصرة غزة رئيس البرلمان التونسي يدين العدوان الإسرائيلي على غزة

وحث حكومة بلاده للتحرك العاجل ومباشرة الاتصالات اللازمة مع الجهات الدولية لإدانة العدوان والضغط على الاحتلال لوقف هجماته، داعياً للانتصار للمظلومين من شعوب الأرض وفي طليعتهم الشعب الفلسطيني. كما دعا الغنوشي في بيانه برلمانات الدول الشقيقة والصديقة والبرلمانات الإقليمية والدولية للتحرك العاجل نحو نصرته فلسطين وخاصة أهل غزة، مثنياً وحدة الفصائل الفلسطينية المقاومة في الميدان، و متمنياً السعي نحو إنجاز سريع للوحدة الوطنية الفلسطينية.



أدان رئيس مجلس نواب الشعب التونسي راشد الغنوشي، العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة، ووصف العدوان أنه يتم وسط صمت رهيب من أنصار الحرية في العالم، جاءت تصريحات الغنوشي في بيان صحفي أصدره عشية العدوان على غزة. وترحم الغنوشي في بيانه على الشهداء الذين سقطوا أثناء العدوان، وتمنى السلامة والشفاء التام للجرحى، وعبر عن شجب عموم الشعب التونسي لما وصفه بالاعتداءات الصهيونية الهمجية على غزة، مؤكداً وقوف الشعب التونسي إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق في غزة وكل فلسطين.

اعتبره انتصارا دوليا للقضية الفلسطينية المجلس التشريعي يرحب بقرار الأمم المتحدة بتمديد ولاية وكالة الغوث

رحب المجلس التشريعي الفلسطيني بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتمديد ولاية وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين حتى نهاية حزيران 2023. واعتبر المجلس التشريعي في بيان صحفي أن القرار الذي جاء بأغلبية 170 صوت في الأمم المتحدة يعد انتصارا دوليا وأميبا للقضية الفلسطينية وحقوق اللاجئين الفلسطينيين، وهزيمة للاحتلال وأمريكا الداعمة للإرهاب الإسرائيلي. ولفت المجلس في بيانه إلى أن القرار يؤكد دعم ومساندة دول العالم لقضية فلسطين وحقوق شعبنا بالحرية والاستقلال، وتدعم حقوقه التي كفلها القانون الدولي، وحقوق اللاجئين الفلسطينيين، واستمرار تقديم الخدمات الصحية والاجتماعية لهم إلى حين عودتهم إلى قراهم ومدنهم التي هجروا منها، مشدداً على ضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة التي تخص عودة اللاجئين وتعويضهم. كما شكر الدول الصديقة التي صوتت لصالح القرار، داعياً تلك الدول إلى مساندة شعبنا في استرداد كامل حقوقه وخاصة عودة اللاجئين.

رئيس البرلمان العربي: إعلان الخارجية الأميركية حول الاستيطان باطل



عبر رئيس البرلمان العربي، مشعل بن فهم السلمي، عن رفضه القاطع لإعلان وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو، الذي اعتبر فيه أن المستوطنات الإسرائيلية في القدس والضفة الغربية المحتلة لا تخالف القانون الدولي. وقال رئيس البرلمان العربي في تصريح صحفي أصدره مؤخراً: "إن هذا الإعلان يُعد انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن الدولي، خاصة القرار رقم (2334) بشأن رفض الاستيطان، والذي نص على عدم شرعية إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأرض المحتلة منذ عام 1967م، وطالبها بوقف الاستيطان في الضفة الغربية والقدس باعتبارها أرض محتلة".

وشدد رئيس البرلمان العربي، على أن هذا الإعلان يعد باطلاً ولا يترتب عليه أي أثر قانوني، ولا يمنح أية شرعية للاستيطان الإسرائيلي، محذراً من تبعاته الخطيرة وعواقبه الوخيمة على النظام الدولي، باعتباره يؤسس لإملاءات وإرادات منفردة خارج القانون والنظام الدولي، ويتحدى الإجماع الدولي، ويكرس الاستيلاء على الأراضي بالقوة والاحتلال البغيض، ويزيد من الاحتقان والتوتر وعدم الاستقرار، ويعرض السلم والأمن في المنطقة والعالم لخطر داهم. وحمل السلمي، الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولية تبعات هذا الإعلان غير القانوني وتداعياته شديدة السلبية على عملية السلام، مؤكداً أن هذا الإعلان المذموم والمرفوض يثبت بما لا يدع مجالاً للشك انحياز الولايات المتحدة الأمريكية لاحتلالها.

يشكل قبرا لأوسلو وعملية التسوية النائب المصري: اعلان واشنطن شرعنة المستوطنات انقلاب على القيم الدولية وانحياز سافر للاحتلال

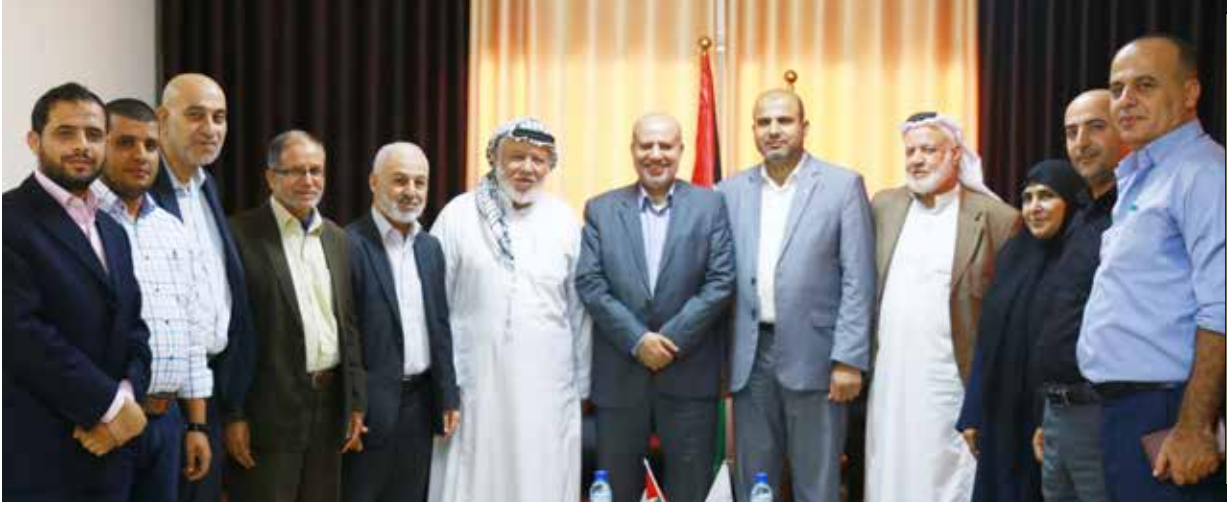


شعبنا متمسك بحقوقه وثوابته وهذا سر استمرار مشروع التحرير لتحقيق حلم شعبنا وأمتنا وتحرير كامل التراب من دنس المغتصبين. ولفت إلى أن هذا الإعلان الأمريكي يشكل قبرا لأوسلو وعملية التسوية وهو دعوة لأرباب هذا المشروع بعدم الرهان على هذا الوهم وعدم الاتكاء إلى الإدارة الأمريكية بإعادة الحقوق الفلسطينية وهو دعوة للتبرؤ من أوسلو والانحياز إلى خيارات الشعب لمواجهة التحديات الكبرى التي تمر بها قضيتنا الفلسطينية العادلة.

أكد النائب مشير المصري، أن إعلان واشنطن القاضي بشرعنة المستوطنات الصهيونية في القدس والضفة الغربية المحتلة هو بمثابة إعلان عن انقلاب على القيم والنشراغ الدولية وهو دليل إضافي على مدى الانحياز الأمريكي السافر للاحتلال الصهيوني، وهو تأكيد متجدد على أن الإدارة الأمريكية تمثل الوجه الآخر للكيان الصهيوني وتمارس بلطجة سياسية ضد حقوقنا التاريخية وثوابتنا الوطنية. جاء ذلك في بيان صحفي أصدره المصري عشية تصريحات وزير الخارجية الأمريكي، وأضاف فيه: "إن هذا الإعلان الأمريكي هو امتداد للمواقف الأمريكية المتسارعة للمحاولات اللياقسة لحسم قضايا في صالح العدو بدءاً باعتبار القدس عاصمة لدولة الكيان المزعوم مروراً بضم الجولان واليوم باعتبار المستوطنات الصهيونية في الضفة الغربية منسجمة مع القانون الدولي". وأشار المصري، إلى أن الإدارة الأمريكية بهذا السلوك المشين إنما تضع نفسها في معاداة الشعب الفلسطيني والأمة العربية والإسلامية وتخترق كل القوانين والأعراف الدولية التي اعتبرت هذه المستوطنات خارج إطار القانون الدولي. ونوه أن الحقوق الفلسطينية كما أنها لا تزول بالتقدم فإنها لا تلغى بسطوة أمريكية أو بلحظة تاريخية عابرة فالمستوطنات الصهيونية باطلة والاحتلال إلى زوال وسيبقى

تفقدت معبر بيت حانون

لجنة الداخلية والأمن تزور جهاز الأمن الداخلي وتستمع لمدير عام المعابر



لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي بالمجلس التشريعي تواصل أعمالها وتلقي برئيس جهاز الأمن الداخلي، وتبحث معه الحالة الأمنية بالقطاع، كما عقدت اللجنة لقاءً مع مدير عام المعابر بوزارة الداخلية ثم تفقدت في زيارة ميدانية معبر بيت حانون، "البرلمان" تابعت فعاليات اللجنة وزياراتها واجتماعاتها وأعدت التقرير التالي:

ابطيحان. ووقف النواب خلال الزيارة على حالة المعبر واطمئنوا على سير العمل فيه، والإجراءات اليومية المتخذة من قبل طواقم العاملين بالمعبر بالإضافة للتأكد من سلامة الإجراءات، وآليات تنقل المسافرين عبره، وكذلك تابع النواب الحالة الأمنية على الحدود الشمالية من خلال اطلاعهم على سير العمل بالمعبر الواصل بين قطاع غزة وفلسطين المحتلة عام 1948م.

القطاع من أي عابث بأمنه، وحفظ المنجزات والمؤسسات الوطنية.

زيارة معبر بيت حانون

وفور انقضاء الاجتماع توجه رئيس وأعضاء لجنة الداخلية والأمن في زيارة تفقدية لمعبر بيت حانون الواقع شمال القطاع، وضم وفد النواب كلاً من: إسماعيل الأشقر، مروان أبو راس، محمد فرج الغول، سالم سلامة، وجميلة الشنطي، رافقهم مدير عام المعابر بوزارة الداخلية العميد فؤاد أبو

بوزارة الداخلية العميد فؤاد أبو ابطيحان، واستمعت منه لشرح مفصل حول حالة معابر قطاع غزة، وآليات العمل فيها، بالإضافة لتقييم الحالة الأمنية بالمعابر.

بدورهم شكر نواب لجنة الداخلية والأمن بالتشريعي، لوزارة الداخلية والأمن الوطني جهودها الكبيرة التي تبذلها لخلق حالة من الأمن والاطمئنان في قطاع غزة، والمحافظ على السلم الأهلي والمجتمعي، ومراقبة الحدود بهدف سلامة

لقاء رئيس الأمن الداخلي

هذا واجتمعت اللجنة مع رئيس جهاز الأمن الداخلي العميد أبو ياسر المصري، بحضور عدد من مساعديه، وبحث النواب معهم الحالة الأمنية في قطاع غزة.

وضم وفد اللجنة كلاً من رئيسها النائب إسماعيل الأشقر، ومقررها النائب مروان أبو راس، وكلاً من النواب: محمد فرج الغول، سالم سلامة، يونس أبو دقة، وجميلة الشنطي.

بدوره قدم رئيس جهاز الأمن الداخلي شرحاً مفصلاً عن الأوضاع الأمنية في قطاع غزة، موضحاً جهود جهازه في محاربة الاحتلال من خلال مكافحة التجسس، وكذلك ملاحقة أصحاب الفكر المنحرف والمرتبطين أمنياً بالاحتلال، والإجراءات المتبعة في ضبط الحالة الأمنية ومجابهة المحاولات الخارجية الهادفة للعبث بأمن قطاع غزة.

من ناحيتهم أشاد نواب اللجنة بالمجهودات الكبيرة التي يبذلها جهاز الأمن الداخلي والهادفة للمحافظة على الأمن والأمان واستقرار جبهتنا الداخلية، مؤكداً أن غزة عبارة عن واحة من الأمن والأمان.

لقاء مدير عام المعابر

إلى ذلك عقدت اللجنة بمقرها في المجلس التشريعي بمدينة غزة لقاءً مع مدير عام المعابر



رئيس وأعضاء لجنة الداخلية لدى تفقدهم معبر بيت حانون

لجان الأمن والرقابة والقانونية

تتفقد مركز فحوصات المرشحين للعمل بوزارة الداخلية



نظمت لجان الأمن والداخلية، والرقابة، والقانونية، بالمجلس التشريعي الفلسطيني زيارة تفقدية لمركز اختبارات ومقابلات المرشحين الجدد للعمل بوزارة الداخلية.

وضم الوفد رئيس لجنة الأمن والداخلية النائب إسماعيل الأشقر، ورئيس لجنة الرقابة العامة وحقوق الانسان النائب يحيى العبادسة، ورئيس اللجنة القانونية النائب محمد فرج الغول، وأعضاء اللجان النائب مروان أبو راس، النائب سالم سلامة، والنائب يونس أبو دقة، وكان في استقبالهم عدد من المدراء والمسؤولين بوزارة الداخلية، وقدموا لهم شرحاً حول الإجراءات المتخذة نحو تعيين الموظفين الجدد المنوي اختيارهم للعمل بالوزارة.

على درجة الشفافية العالية في معايير اختيار المتقدمين للوظائف.

معايير النزاهة والشفافية التي تسبق عملية التوظيف والتعيين بالوزارة، وأثنى النواب

بها المتقدمين، وإجراءات السلامة والشفافية المتبعة من قبل وزارة الداخلية، والتأكد من

وأطلع الوفد البرلماني على المراحل التي يمر

استمعت لرئيس ديوان الرقابة

لجنة الرقابة تلتقي وكيل وزارة العدل ومراقب عام الداخلية

والإدارية، "البرلمان" رافقت لجنة الرقابة في زيارتها وتابعت أنشطتها وأعدت التقرير التالي:

وكيل وزارة العدل، والتقت المراقب العام لوزارة الداخلية، في حين عقدت لجنة استماع لرئيس ديوان الرقابة المالية

استمرت لجنة الرقابة العامة وحقوق الانسان في المجلس التشريعي بمواصلة مهامها الرقابية المختلفة، حيث زارت



عبد الرحمن الجمل، وهدي نعيم، رافقهم المقرر الإداري للجنة الرقابة زاهر عطالله. بدوره تساءل النائب يحيى العبادسة، عن تطورات قضية وفاة المواطن عنان أبو جامع أثناء مدهمة الشرطة لبيته، وعن حالة مراكز التأهيل والإصلاح. من طرفه شدد المراقب العام العميد ماهر بنات، على أنه يتابع مع كل الجهات المعنية من أجل دعم الجهات الرقابية في كافة المحاور وتقديم كل ما يلزم من دعم لوجستي ومعنوي ومادي لها. وفيما يتعلق بقضية وفاة المواطن أبو جامع، قال بنات: "تم تشكيل لجنة تحقيق برئاسة المراقب العام وبإشراف اللجنة أعمالها وسنرفع تقرير حال الانتهاء". أما بالنسبة لمراكز التأهيل والإصلاح فقد شدد المراقب العام على ضرورة ردها بالإمكانات

مشدداً على ضرورة رفد الديوان بمزيد من الخبرات والكفاءات والموظفين. وقال الرقب: "ظنني أن الأمور ليست سلبية لكنها ليست إيجابية بالقدر الكافي، لكن بداية العام 2020م ستكون لدينا خطة رقابية جديدة ومتقدمة". وشدد الرقب، على أن الديوان ينجز ما معدله تقرير رقابي واحد كل يومين ونصف، وأنه يحتاج لإضافة "34" موظفاً على الكادر البشري الحالي للديوان. من ناحيتهم أشار النواب إلى أهمية العمل الرقابي، شاكرين للديوان وطواقم العاملين فيه إنجازاتهم ومساهماتهم الرقابية التي من شأنها أن تفضي لتجويد وتحسين الأداء الحكومي والخدمات المقدمة للمواطنين.

وتلتقي المراقب العام لوزارة الداخلية

الصهيونية واعداد الملفات المهنية اللازمة لذلك.

وتستمع لرئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية

إلى ذلك عقدت اللجنة جلسة استماع لرئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية المهندس محمد الرقب، بحضور رئيس اللجنة النائب يحيى العبادسة، وأعضاء اللجنة النواب: عبد الرحمن الجمل، يونس أبو دقة، وهدي نعيم، وأكد النواب خلال الجلسة على أهمية الدور الرقابي الذي يمارسه الديوان. من ناحيته العبادسة، إلى أهمية دور الديوان بالنسبة للمجلس التشريعي، وأن المؤسساتين تمارسان دوراً تكاملياً. من طرفه أشار الرقب، إلى أن الديوان قد أنجز خلال الأعوام 2017-2018-2019م (451) عمل رقابي ما بين تقرير ومذكرة ورد على شكوى، لافتاً إلى

زيارة وزارة العدل

هذا وزار رئيس اللجنة النائب يحيى العبادسة، وعضوي اللجنة النائب يونس أبو دقة، والنائب هدي نعيم، وكيل وزارة العدل الدكتور محمد النحال بمكتبه، وحضر اللقاء مدير عام الإدارة العامة لحقوق الانسان بالوزارة أحمد الكلوت، ومدير عام الدائرة القانونية بالتشريعي أمجد الأغا، ومقرر إداري لجنة الرقابة بالتشريعي زاهر عطالله. بدوره أكد رئيس لجنة الرقابة النائب يحيى العبادسة، في مستهل اللقاء على أهمية وزارة العدل ومرافق القضاء عموماً نظراً لأنها يناط بها تنفيذ القانون وسيادته، كما أكد على تكامل العمل بين لجنته ووزارة العدل. وأشار لعدد من القضايا المهمة منها دراسة نقل سلطة الأراضي لوزارة العدل، ودور وزارة العدل في المحافظة على حالة حقوق الإنسان للنزلاء في السجون ومراكز الإصلاح والتأهيل، وغيرها من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

من ناحيته شدد وكيل وزارة العدل الدكتور محمد النحال، على أن طبيعة العمل الإداري لا يستقيم إلا بوجود عمل رقابي مساند لعمل السلطة التنفيذية لتصويب الحالة الموجودة، منوهاً أن الزيارات الرقابية تؤدي لتجويد الخدمة. وأشار إلى أن وزارته أنشأت مؤخراً المعمل الجنائي، وطورت عمل الطب الشرعي، مشدداً على أن علاقة الوزارة مع القضاء إيجابية، قائلاً: "العلاقة مع القضاء لم تكن مثل ما هي عليه الآن منذ بداية السلطة وحتى تاريخه، وعلاقتنا بالنائب العام والنيابة العامة جيدة". وأضاف النحال، أن وزارته أنشأت مركز المعلومات العدلية الذي سيرصد المؤشرات الكمية والنوعية لمرافق القضاء كاملة، داعياً لتجهيز سجن خانيونس ووضع خطة لتطوير مراكز الإصلاح والتأهيل، واعتماد وتطبيق اللائحة المتعلقة بمنح النزلاء الإجازة البيئية.

من ناحيتهم دعا النواب، لضرورة توفير الإمكانات المادية واللوجستية والبشرية لمراكز التأهيل والإصلاح واستكمال تجهيز السجن المركزي، داعين لتكثيف الجهود فيما يتعلق بملحقة مجرمي الحرب



والموازنات اللازمة بهدف تجويد عملها، منوهاً إلى أن مكتب المراقب العام يقوم بدوره فيما يتعلق بالرقابة عليها بهدف تجويد العمل والتأكد من سلامة الإجراءات المتخذة وكذلك متابعة التصرفات اليومية وحالة التنقلات الاعتيادية التي تتم بين النزلاء.

وعلى عيد آخر زارت اللجنة المراقب العام لوزارة الداخلية، العميد ماهر بنات، بحضور مساعد المراقب العام بالوزارة العقيد خالد أبو سيدو، في حين ضم وفد لجنة الرقابة كلاً من رئيس اللجنة النائب يحيى العبادسة، والنواب: يونس الأسطل،

أنه راسل الجهات المعنية بهدف رفع اهتماماتهم الرقابية. ونوه إلى أن مؤسسات الحكم المحلي في قطاع غزة تشهد تحسناً ملحوظاً في العمل الرقابي، مؤكداً أن الديوان بمثابة شريك للمؤسسات وليس ندياً لها،

التشريعي يعزي ذوي شهداء التصعيد الأخير

قدم وفد برلماني واجب العزاء لذوي شهداء التصعيد الاسرائيلي الأخير على قطاع غزة، وشدد النواب لدى زيارتهم لبيوت عزاء الشهداء على ضرورة العمل بكل قوة من أجل جلب قادة جيش الاحتلال للمحاكم الدولية ومحاكمتهم بسبب بطشهم واجرامهم بحق الشعب الفلسطيني، "البرلمان" تابعت زيارات النواب وأعدت التقرير التالي:



والصمود، وقدموا نموذجاً رائعاً في العطاء.

محافظة غزة والشمال

هذا وقدم وفد النواب التعازي لذوي شهداء محافظة غزة والشمال وتقدم الوفد رئيس المجلس التشريعي بالإنيابة د. أحمد بحر، رافقه كلاً من النواب: يوسف الشرافي، عبد الرحمن الجمل، مشير المصري، ووفد قيادي من حركة المقاومة الإسلامية حماس.

محافظة الوسطى والجنوب

إلى ذلك قام وفد من نواب المجلس ضم كلاً من: أحمد بحر، يونس الأسطل، عبد الرحمن الجمل، خميس النجار، بتقديم التعازي لشهداء محافظة الوسطى والجنوب، مؤكداً أن التصعيد الإسرائيلي على قطاع غزة جاء بسبب الموقف الدولي المتخاذل تجاه القضية الفلسطينية. طالب النواب لدى زيارتهم لعائلة السواركة التي قضت نتيجة استهداف إسرائيلي لبيتها، المجتمع الدولي بالعمل الجاد من أجل إنهاء الاحتلال وتقديم الحماية للمدنيين الفلسطينيين، وإخضاع قادة الاحتلال لمحاكمات دولية.

ولفت بحر، أثناء زيارته لبيوت عزاء الشهداء، إلى أن الشهداء يمضون على طريق النصر والتحرير، مبيناً أن شعبنا سيستمر على هذا الطريق ولن يخذل الشهداء والجرحي وكل من ضحى من أجل تحرير فلسطين، معبراً عن اعتزازه بالشهداء الذين ضربوا أسطورة التصدي



مجموعة من طلاب البرلمان المدرسي في ضيافة التشريعي



آفاق

ماجيد أحمد أبو مراد

majedplc@hotmail.com

انحياز أعمى

لم تتوقف الإدارة الأمريكية الحالية عن التعبير والاعلان المتكرر عن انحيازها لجانب الاحتلال في كل القضايا المتعلقة بشعبنا الفلسطيني، فمن الدعم الأمريكي المادي غير المحدود للاحتلال، إلى الدعم اللوجستي والمساعدات العسكرية والمالية، إلى الدعم السياسي متمثلاً بنقل السفارة الأمريكية للقدس والاعتراف بها كعاصمة لدولة الكيان، إلى سلسلة غير متناهية من الإجراءات الأمريكية الداعمة للاحتلال. كان آخر تلك الخطوات الأمريكية القذرة هو ما أعلنه وزير خارجية أمريكا "مايك بومبيو" والقاضي بأن إدارة بلاده لم تعد تعتبر أن المستوطنات الإسرائيلية المقامة في الضفة الغربية مخالفة للقانون الدولي.

هذا القرار يعتبر بمثابة تنصل إدارة ترامب من الإعلان الصادر عن وزارة الخارجية الأميركية عام 1978م والذي اعتبر أن المستوطنات تخالف القانون الدولي، وهي بذلك تضرب بالقانون الدولي بعرض الحائط، وتخالف التوجهات المعلنة لكثير من الدول والمؤسسات الأممية والحكومات المختلفة، ومنها دول الاتحاد الأوروبي التي تتخذ موقفاً آخر باعتبارها المستوطنات المذكورة مخالفة للقانون الدولي.

ويمكن الإشارة هنا إلى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقرارات مجلس الأمن الدولي، خاصة القرار رقم "2334" بشأن رفض الاستيطان، والذي نص على عدم شرعية إنشاء "إسرائيل" للمستوطنات في الأرض المحتلة منذ عام 1967م، وطالبها بوقف الاستيطان في الضفة الغربية والقدس، باعتبارها أراضٍ محتلة.

هذا الواقع المرير لا يمكن تغييره إلا بموقف موحد تصادق عليه الدول والحكومات المحبة للسلام والداعمة لحقوق الشعب الفلسطيني، ومن عوامل الضغط المطلوبة تشكيل لوبي عربي وإسلامي دولي لمقارعة التوجهات الأمريكية المعادية للمصالح العربية والمتكررة لحقوق الفلسطينيين.

تجدد أسود

وعلى صعيد آخر يواجه فلسطيني الداخل المحتل عام "1948م" حملة تحريض رسمية ممنهجة تمتد لأعضاء القائمة العربية المشتركة في "الكنيست" البرلمان الإسرائيلي. وقد لوحظ في الأونة الأخيرة أن "تنياهو" لا ينفك عن التحريض ضد الفلسطينيين وقيادتهم السياسية وممثليهم في البرلمان بشكل عنصري ومكرر، بوصفهم بأنهم داعمون "للإرهاب" ويسعون لإبادة الشعب اليهودي.

هذه التوجهات العنصرية تأتي في سياق العداء التاريخي للشعب الفلسطيني، وهو بمثابة محاولات رخيصة من قبل "تنياهو" للحصول على مكاسب سياسية من خلال التحريض على الكراهية والعنصرية ومحاوله إثارة المجتمع الصهيوني ضد شعبنا في فلسطين المحتلة.

إن هذه الحملة الخطيرة التي تعبر عن التوجهات العنصرية لقادة الكيان وفي مقدمتهم "تنياهو" لهاي حاجة لردود حاسمة وحملات ضغط شعبي لوقفها قبل فوات الأوان لأنها تحمل في طياتها دعوة صريحة للتغول على المجتمع الفلسطيني في الداخل المحتل بالإضافة لكونها وصفاً للانشقاق والكراهية واشغال فتيل حرب داخلية أو أهلية إذا صح التعبير.

هذه التفاصيل تثبت التوجهات العنصرية للاحتلال وقادته وسعيهم نحو التخلص من قرابة 2 مليون فلسطيني يمثلون "20%" من مجموع عدد المحتلين الجائمين على أرض فلسطين، وهي ظاهر خطيرة بلا شك وبحاجة لوقفة جادة من شأنها فضح ممارسات الاحتلال وتوجهاته العنصرية الخطيرة.

ومن أشكال مواجهة التحريض زيادة الالتفاف الجماهيري حول القيادات العربية والنواب العرب في البرلمان الإسرائيلي، وتكثيف الوعي بين أبناء المجتمع العربي داخل "إسرائيل" ورفع وتيرة ودرجة الخطورة في أذهاب الغرب والمؤسسات الدولية والأممية والدول المحبة للسلام والمناصرة للحق الفلسطيني.

مستقبل واعد

وعلى الرغم من ذلك كله فإن شعبنا ينتظر مستقبلاً واعداً بإذن الله، فعدونا ومحتل أرضنا لن يكتب له البقاء عليها أبداً، وأمريكا ليست قدرنا المحتوم وسيأتي يوم نرى فيه ضعفها أو تفككها وانهارها أو على الأقل تراجع قدراتها ودورها في المنطقة ونموذج الاتحاد السوفيتي ليس عنا ببعيد. القول الثابت أن فلسطين أرضنا ووطننا الذي لن نتخلى عنه مهما كلف ذلك من ثمن، وستشرق شمس الحرية على رباهنا قريباً رغم أنف الاحتلال وداعميه ومسانديه.

تصدر عن الدائرة الإعلامية في
المجلس التشريعي الفلسطيني

تصميم وإخراج

رائد توفيق الدحود أحمد جهاد سويدان

تحرير ومتابعة

حسام علي جججوج

مدير التحرير

ماجيد أحمد أبو مراد